



من تظاهرة
مناهضة
للحكومة في
غرب المنامة
(محمد الشيخ
- أ ف ب)

على أقل تقدير، وإذا كان الشيعة قد تناقصت نسبتهم وبناتوا في حدود 65% كما تعكسها الكتلة الانتخابية التي أدلت بصوتها لجمعية الوفاق في الانتخابات النيابية 2010، فإن السنة البحرينيين الأصليين يمكن تقديره نسبتهم بنحو 25%، ومن المرجح أن هذه النسبة أخذت بالتراجع لمصلحة المجنسين، الذين يلقون دعماً حكومياً مثيراً لغضب السنة والشيعة.

إن علاقة السنة بالخليفة تظهر أن العائلة الحاكمة لا تتفق بالكثير بالسنة بالقدر الذي يُحاول الترويج له، لذا تقوم السلطات بتجنيس الأعراب في المؤسسات الأمنية، وذلك قد يكون من بين أسباب أن سلطات المنامة لم تقدم وعوداً بالنظر في تطلعات السنة المهاجرين إثر نزوحهم المثير للجدل، بل مضت تهديداً ووعيداً، واتهمتهم بالخيانة وبالرضوخ للإغواء القطري. ورغم هذا التناقض الخلفي السني، فإن قدرة المعارضة على استثماره تبدو متواضعة، على الرغم من مضي السلطات في التخلي عن كل شرعية شعبية محلية، وتمسكها أكثر بالمجنسين سناً، وبالمد الخارجي (السعودي) عوناً، وهذه وصفة كاملة لعدم الاستقرار، وربما ولل سقوط المدوي، حين تنفجر فقاعة المجنسين، وفقاعة السعودية.

إن استمرار النهج الحالي البحرين سيزيد من النفوذ السعودي (تم تجنيس نحو 40 ألف سعودي في البحرين)، ويخل بالتوازن الاقليمي الهش، ويحيل البلاد على منصة لعدم الاستقرار في منطقة ما عرفته أصلاً منذ عقود.

كما سيؤدي الوضع المحتقن في المنامة إلى تنامي الهجرة السنوية، والهجرة الشيعية، حيث يوجد مئات من الشيعة العرب كمهاجرين في أوروبا وأستراليا وبلدان شرق أوسطية، بما في ذلك بعض دول الخليج والعراق ولبنان وإيران. أما زج قطر في قضية الهجرة السنوية، فلا يبدو أن يكون استثماراً لحالة بحرينية داخلية فاقعة.

* إعلامي بحريني - لندن

أحوال تكاد تكون ممتازة أو متوسطة، (مثل النائب السلفي المنتخب السابق حمد المنهدي، وشقيقه رئيس بلدي الجنوبية المنتخب علي المنهدي، وكلاهما هاجرا إلى قطر).

إلى ذلك، فإن السؤال ذاته ينطبق على عموم الحالة البحرينية. فطالما تساءل بعض العرب: لم يثور الناس في بلد نفطي كالبحرين؟ والجواب هو ذاته: لماذا يهاجر السني ووضعه جيد؟ في الواقع، فإن البعد الاقتصادي ليس إلا جانب من القضية الشائكة في البحرين. ولعل غياب الكرامة والعدالة سبباً للانتفاضات الشعبية المتتالية، فيما قد يكون غياب الحظوة سبباً إضافياً لهجرة عوائل تعد مرموقة.

علاقة آل خليفه بالسنة

لقد تحول المجنسون إلى 20% من السكان

فنادق وحلبة البحرين للفورمولا، من دون أن يلمس المواطن تحسناً في وضعه الاقتصادي والمعيشي، ويظل سنوات ينتظر بيت إسكان، فيما تُعطى الأولوية للمجنس الذي يحصل على سكن بمجرد وصوله للبلاد. لذا، فإنه من السذاجة، بل من السخف الحديث عن إغراء قطري للمهاجرين السنة وتجاهل أحوالهم المثيرة للجدل. ويمكن تصور مشاعر السنة وهي يلاحظون أن الأعراب باتوا أهل الدار.

دوافع الهجرة

قد يكون الوضع الاقتصادي دافعاً للهجرة السنوية، وإذا صح ذلك، فإن سببه السياسيات الاقتصادية التي أحالت البلاد مزرعة كبيرة لصالح طبقة صغيرة. لكن معظم المهاجرين في

البحرين واعتباره الحدث المدوي طائفاً، رغم أن تقرير بيسوني الذي قبله ملك البحرين أقر أن الحدث البحريني كان استلهاماً لما حدث في مصر وتونس وأن أسبابه داخلية وتعود إلى المظالم ضد المواطنين، بما في ذلك المواطنين الشيعة الذي يشكون من التمييز عن سدة القرار السياسي والاقتصادي والأمني، بل يعيشون كمواطنين من الدرجة الثانية.

أوضاع السنة

صحيح أن السنة أفضل حالاً بكثير من الشيعة في البحرين، بيد أنه مطلوب منهم مقابل ذلك الكثير، مثل غض البصر عن كثير من الأوضاع المرزية، وعلى رأسها التجنيس الذي تفاقم في المناطق السنوية ويكاد يغير هويتها على نحو شبه كامل. وتقوم السلطات بتوطين المجنسين الأعراب في مناطق منعزلة، مثل منطقة سافرة، التي هي مدينة/ غيتو/ معسكر كبير يضم عشرات الآلاف من المجنسين، خصوصاً من البلوش الباكستانيين.

وإضافة إلى الغيتوات المتعددة، تعمل السلطات على تركيز أصحاب الجنسيات الجديدة في المناطق السنوية، وبات هؤلاء قوة عددية بالغة التأثير في مدينة حمد مثلاً، بل وفي أحياء كثيرة غالبية عددية واضحة، كما في بعض مناطق البستين والحد في جزيرة المحرق، وكذا في قرية الزلاق، التي هي نموذج فح لياسات آل خليفه. فقد تحولت هذه القرية الصغيرة مقرًا للمجنسين على حساب ابن البلد، ومحل للاستثمار على حساب السكان، وموخراً تشهد القرية احتجاجات لأنها من دون ساحل، علماً بأن السواحل العامة في البحرين تقدر بنحو 14%، فيما يحتكر آل خليفه وما يسمى المتنفذين، سواحل الجزيرة.

أما الرفاع، وهي تقليدياً المنطقة التي يقطنها آل خليفه، فإن وجود المجنسين فيها كبير وملحوظ، وقد غير الملك حمد منطقة سكنه من الرفاع إلى الصخير، حيث بنى قصوراً متعددة، وتحاط الزلاق والرفاع باستثمارات ضخمة، من

غطاء القيم

ويستر أيضاً هذا المستبد العائلي عازره الوجودي، بغطاء من القيم، فهو ينظر إلى ذاته نظرة خرافية فيرى ذاته عظيم الشأن في قومه (عائلته، حبه، ضيعته، حربه، طائفته...)، فتراه يحدثك ولو وهمياً، عن أهمية علاقته، وعدد الناس «المهمين» الذين يعرفهم ويعرفوه بالاسم. ويرى نفسه إنساناً «ملتزماً» بقضية كبيرة، لمجرد أنه ينتسب بالاسم إلى مجموعة تحمل شعار تلك القضية. فإن كان شيعياً تحدث عن البروليتاريا والفقراء والدفاع عن المظلوم، وإن كان مسيحياً تكلم عن المحبة وعن المسيح بفخر، وعن المسيحية بتعصب. ولا يفصح هذا الانتماء السطحي للقضايا الكبرى والأحزاب والأديان، إلا ضيق القلب والأفق لصاحب ذاك الانتماء، والعنف الأسري الذي يمارسه.

الخوف من الحرية

أخيراً فإن الذي يمارس العنف الأسري ساعياً إلى التحكم بالآخرين في عائلته، هو إنسان غير قادر على الوقوف بذاته كشخص حر مسؤول. فالإنسان الحر هو إنسان قادر على احترام الآخرين وخياراتهم، أما هو فغير قادر على ذلك. ومن هنا فإنه يحاول أن يذبح نفسه في كتلة سياسية أو دينية لكي لا يشعر بعبء ذاته وحرية، وعبء اختلاف الآخرين معه، ففي الكتلة الذوبانية لا يوجد شخص وتمايز وحرية، بل ذوبان في مجموعة وسيادة الرأي الواحد. ومن هنا أيضاً انفعالاته وانفلات انفعالاته بحق الذين يعتفهم، فالانفلات الانفعالي لا يعبر فقط عن عدم احترام المعتف الأسري لأفراد عائلته، بل على كون الأخت أو الأخ الذي أمامه، خصوصاً إن كان حراً ومفكراً وقادراً على أن يكون ذاته بشكل مستقل ومتمايز، يضح المعتف أمام عجزه عن أن يكون حراً ومتمايزاً، أي يضعه أمام فشله في تحقيق لب إنسانيته، ومن هنا عدوانيته والضرب

المرتكبين من رجال الدين زملاتهم على حساب ضحايا هؤلاء. ومن المرتكبين، منحرفون يمارسون عنفاً من نوع خاص، ألا وهو العنف الجنسي ضد أطفال وأحداث وشباب. فمثلاً، حتى الآن، ورغم الشكاوى والوثائق، وجهود الكثير من العلمانيين والكهنة والمطارنة، تحمي إحدى الكنائس، كمؤسسة، منحرفين قاموا بعنف جنسي بحق بعض المؤمنين، وتمارس تلك المؤسسة الكنسية عنف سلطتها (وأحياناً العنف اللفظي مع الضحايا) من أجل إلقاء غطاء من عدم الإقتصاص على المرتكبين، وذلك بهدف عدم محاكمتهم أمام القانون المدني ولا حتى أمام القانون الكنسي. كل هذا الجو العنفي التربوي والسياسي والاقتصادي والديني، يربي على العبودية والعنف، ويغذي بلا شك ذهنية الاستتباع والارتهان والرضوخ والخضوع، ومن يخضع في مكان ما لا بد أن يتشجع على التسلط على أناس يستضعفهم هو، ومن يتعرض لكل هذا الكم من العنف مُرشح أن يمارس العنف على إنسان يستضعفه، وما من مُستضعف أكثر من الطفل والمرأة في مجتمعاتنا التي تتبجح بالتدين.

ولكن ما من شيء يعذر الإنسان الذي يمارس عنفاً أسرياً، إذ أن نفس العوامل التي تشجع على العنف لا يعني أن نعطي عذراً، فالعوامل ليست حتمية ولا هي تجبر الشخص على فعل العنف. أن يكون الإنسان مُرشحاً ليمارس العنف لا يعني أنه مُجبر على ممارسته، بل يتحمل أمام القانون مسؤولية العنف الأسري الذي يقترفه. هكذا، فإن دراسة العنف التربوي والسياسي والديني والاقتصادي والاجتماعي ومواجهتها في مبادئنا الخاصة، تبقى ضرورة لهم ومعالجة هذه الجوانب التي تتجاوز العقاب القانوني الضروري لحالات العنف الأسري الفردية. كما أن تطبيق أحكام القانون (وتحديث القوانين)، بحق من يرتكب العنف الأسري، يبقى ضرورياً من أجل الدفاع عن المظلومين وردع المرتكبين.

* أستاذ جامعي

ما هي إذاً هذه المنابع التي تشجع على العنف في مجتمعاتنا، وتشجع على القبول به والدفاع عنه؟ إن كانت الإحاطة بالأبعاد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتربوية التي تشجع وتحمي العنف الأسري أمراً يتجاوز مقالة واحدة، فإن الإشارة لهذه الأبعاد ضرورية لتكتمل الصورة قليلاً. إننا نعيش في ظل مجتمع مبني على العنف ضد الأبرياء. فهناك عنف تربوي معنوي ومادي ضد التلاميذ في المدارس، وهو لا يزال قائماً وقد أخذ حيزاً من الحضور الإعلامي في العام المنصرم. وهناك عنف سياسي يتمثل بانظمة ديكتاتورية سافرة، أو أنظمة قمعية مُفترقة كما في لبنان، حيث يتحكم السياسيون بحياة ناخبهم ويعاملونهم بتهميش قل نظيره، ويمارسون بحق المواطنين، وبالتعاون والتعاقد مع الممولين، عنفاً اقتصادياً يفرضونه استغلالاً يذهب شعباً بكامله ويستعبده اقتصادياً (وليس محاولات ضرب سلسلة الرتب والرواتب، وتركيب هيئة التنسيق النقابية، إلا دليلين بسيطين على ما نقول). وهناك العنف الديني المتمثل ليس فقط بالأصوليات الإسلامية العسكرية المنحى، ولكن أيضاً بالتعليم الديني الأصولي الإسلامي والمسيحي سواءً، فالعنف الديني الظاهري في الديانتين يتكلم بقبول الآخر والانفتاح، ولكن ما إن تدخل في تفاصيل التعليم اليومي حتى ترى بعضاً ذا وزن، من القيمين على هذا التعليم الديني (ولا نقول كل القيمين)، يغرسون في أذهان المؤمنين أنهم يحتكرون الله في طائفتهم أو دينهم، وعلون قيمة المنتسبين إلى طائفتهم على الآخرين المنتسبين إلى الدين أو الطائفة الأخرى (فما بالك بالملاحدين)، وهكذا يتحول الآخرون إلى مجرد مجموعات من الكفرة الذاهبين إلى جهنم حتماً، مع ما يستتبع ذلك من تبخيس لإنسانيتهم. والعنف الديني أيضاً موجود في المؤسسات الدينية نفسها، إذ يقوم بعض رجال الدين بممارسة سلطتهم الدينية لكي يحمو

الذي يقوم به، إذ أن الضرب (الذي أدى عين زبي وكاد أن يبلغ حد قتلها الحسدي) يغدو نوعاً من الإلغاء المعنوي للأخر الذي يشكل للمعتف برهاناً حياً على عجزه عن الحياة كإنسان حر.

العنف البنيوي

لا شك في أن الإنسان الذي يقوم بالتعنيف الأسري يتحمل مسؤولية شخصية عن العنف الذي يمارسه بحق أعضاء أسرته. ورغم ذلك، فإنه من الضروري أن نعي أيضاً المنابع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تغذي هذا العنف الشخصي، وتقدم له الإطار العام الذي يشجعه على العنف، ويخفف من فداحة عنفه في المجتمع. زبي، مثلاً، فوجئت بأن عدداً (قليلاً لحسن الحظ) من الذين

أن يكون الإنسان مرشحاً
ليمارس العنف، لا يعني أنه
مجبور على ممارسته

عرفوا أن أخاهم اعتدى عليها بالضرب وأذى عينها، لم يشعروا بفداحة الأمر، بل تحدثوا ببساطة عن «طبع» نبيل. أما أخوتها الذين شهدوا الاعتداء فلم يوقفوه، وكان الضرب أمراً عادياً وطبيعياً، بل إنهم قاموا بتوجيه اللوم لزبي لأن «مشكلاً» «وقع»، وكان ما من مُغتدٍ ومُغتدى عليه، وهم لم يحاولوا حتى الاتصال بها للسؤال عن صحتها بعد الاعتداء، معبرين بذلك عن عدم اكتراث قل نظيره، وربما عبر ذلك أيضاً عن تبخيسهم للمعتدي وأعداره، وهو تبخ غير مفاجئ إذ طالما تبني المسحوق وجهة نظر الساق وأعداره، ولطالما تعامل الأفراد والجماعات مع حسدهم من شخص ما، ومع الغضب الذي يُشعرون به ذلك الحسد، بالتضحية بذاك الشخص ككبش محرقة، كما بينت كتابات رينيه جيرارد.